التحديات التي تواجه التعليم المصري:
القضايـا والمقترحـات
"مشكلة الأميـة"

إعداد

أ/ صـلاح سبيع

التحديات التي تواجه التعليم المصري: القضايا والمقترحات

"مشكلة الأميـة"

أ/ صـلاح سبيع

حضرات السيدات والسادة الأساتذة الأجلاء.

أتقدم بهذه الورقة البسيطة راجياً أن تكون إسهاما من أجل معالجة إحدى القضايا التي لطالما كانت محوراً لمناقشات وتجارب وحملات دون التوصل إلى حل حقيقي يتناسب مع طموحاتنا. وهي ليست ورقة نهائية، بل هي محاولة للنظر لقضية الأمية من زاوية أخرى، سأتناول فيها الجوانب التالية:

- هستيريا العدد.
- مفهوم الحملة.
- اللغة الأم والطريقة الصوتية.
- إمكانية عمل حملة متدرجة.
- المسارات الثلاثة ودوافع التعلم.
- مرحلة ما بعد الأمية.

هستيريا العدد:

من الأمور التي تعوق جهودنا في مواجهة مشكلة الأمية هي هستيريا العدد، فنحن دائماً ننشغل بالإحصاءات والأرقام التي دون شك تجعلنا نشعر بنوع من الإحباط وأحياناً اليأس. وللأسف إن مشكلة العدد تدفعنا أحياناً إلى إطلاق إحصائيات متضاربة، أو اللجوء إلى أساليب تساعد على خفض النسب شكلاً بدلاً من تحقيق الغاية الحقيقية من وراء الجهود التي تبذل، لذا من المهم بادئ ذي بدء أن نتخلص من هيستيريا العدد، وننظر لقضية الأمية ليس من زاوية خفض عدد الأميين، ولكن من الزاوية الإيجابية، وهي مفهوم نشر المعرفة. فهذا يتيح لجميع أفراد المجتمع الفرصة للمساهمة البناءة في مجال هو من أخطر مجالات تقدم البشرية، ألا وهو العلم.

وبالتالي يمكننا في هذا السياق التحدث عن حملة إيجابية لنشر المعرفة، بدلاً من هذا المسمى السلبي والمنفر، وأقصد هنا كلمة محو الأمية، والتي يطلق عليها دون قصد"نحو الأمية".

مفهوم الحملة:

منذ إنشاء الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار في عام ١٩٨٩، وعندما تم سن القانون رقم ٨ لعام ١٩٩١المنظم لعمل الهيئة، أصبح هناك بادرة لإرساء مفهوم جديد للعمل في مجال مكافحة الأمية، حيث صار من واجب كافة الجهات المساهمة بشكل فعّال في هذا المجال، بحيث يمكن تكثيف الجهود، والإسراع في التخلص من الأعداد الغفيرة التي فاتتها فرصة التعلم، وتم في هذا السياق تشكيل مجلس إدارة للهيئة برئاسة رئيس الوزراء، ويضم ممثلين من كافة الوزارات والجهات المعنية بتلك القضية القومية، وتم تشكيل جهاز تنفيذي يباشر العمل. وأصبحت بذلك قضية الأمية قضية عامة غير قاصرة على وزارة الشئون الاجتماعية كما كان في الماضي، ولا تابعة لإدارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم كما تم فيما بعد. وهنا كان من الممكن اعتبار ذلك التوجه الجديد بمثابة حملة قومية، ولكن للأسف فقدت كلمة حملة مضمونها لأنها ضاعت في هيستيريا العدد. وأصبح الهاجس الأول مرة أخرى، هو قياس عدد الذين أمكن تحريرهم من الأمية من خلال جهود كل هيئة منفردة، بينما كان من الأجدى أن يتم التنسيق بين هذه الهيئات ليسهم كل منها في جانب من جوانب الحملة تبعاً لمجال اختصاصه، بحيث يمكن تقديم من خلال هذا التنسيق خدمة متميزة متكاملة تساعد في تحقيق مفهوم نشر المعرفة الذي نوهت عنه فيما سبق.

لذا ونحن بصدد البحث عن شكل جديد يتناسب مع ما نصبو إليه بعد ثورة ٢٥ يناير أرى ما يلي:

١. اللغة الأم والطريقة الصوتية في التعليم:

من الأمور التي أصبح عليها نوع من الإجماع هي أن أفضل الطرق لتعليم القراءة والكتابة هي البدء بفك الخط انطلاقا من اللغة الأم، واعتماداً على الطريقة الصوتية في التعليم. وهذا يتطلب قبول فكرة استخدام اللغة العامية عند بداية تعليم الأميين، والانتقال معهم بالتدريج من اللغة العامية إلى اللغة الفصحى، كذلك لا بد أيضاً من اعتماد الطريقة الصوتية للتعليم حيث إنها تسهل على الدارس عملية التعبير عما يقوله من جهة وفك الخط من جهة أخرى. وقد أثبتت هذه الطريقة جدواها عند تطبيقها في برنامج "تعلّم تحرّر" الذي قمنا بإعداده واتضح على مدار

أكثر من ٤٠ سنة أنها أيسر طريقة لتعليم القراءة والكتابة، ومن هنا أعتقد أن في إطار مفهوم الحملة القومية لمحو الأمية يمكن القيام بحملة متدرجة تراعي خطوات التعلم على مستوى قومي بدلاً من العمل على مستوى قطاعي.

٢. إمكانية عمل حملة متدرجة (المهام والأدوار):

أن التعلم التدريجي يبدأ بتعلم القراءة والكتابة انطلاقا من اللغة الأم وبالطريقة الصوتية كما قلنا، يليها مرحلة تعلم بعض مبادئ اللغة الفصحى والتدرب على القراءة المتصلة، والفهم والتعبير عن الأفكار، وفيما يلي جدول بسيط يمكن من خلاله تصور المهام والأدوار المطلوبة والجهات المعنية.

جدول بسيط يوضح المهام والأدوار المطلوبة
والجهات المعنية في حال إجراء حملة متدرجة

المرحلة	المهمة	الجهات المعنية
الأولى	**التدريب على الطريقة الصوتية ومساعدة الدارسين على القراءة والكتابة والتعبير باستخدام اللغة العامية.**	**جميع الأطراف مع الاستعانة بوسائل الإعلام.**
الثانية	**الانتقال التدريجي إلى أساسيات اللغة العربية واستخدام مفردات اللغة الفصحى.**	**أساتذة اللغة العربية ومدرسين مدربين.**
الثالثة	**التعمق في دوافع الدارسين للتعلم وتقديم المواد التعليمية وفق احتياجاتهم.**	**أنظر المسارات الثلاثة ودوافع التعلم.**
الرابعة	**نشر المعرفة.**	**قصور الثقافة، والمراكز الثقافية الجماهيرية، نوادي الشباب، المكتبات العامة... الخ.**
الخامسة	**إعداد مطبوعات لحديثي التعلم.**	**الصحف (صفحة إخبارية بلغة بسيطة)، دور النشر ،الجهات ذات الصلة بالجماهير :كوزارة الصحة، وزارة البيئة، وزارة الزراعة، (المطبوعات الإرشادية) مع ضرورة الاستعانة بالأدباء والفنانين.**

يصبح من الممكن تصور أن حملة نشر المعرفة يمكنها أن تتبع نفس الخطوات على المستوى القومي، بحيث يمكن في كل مرة الاستعانة بمن لديهم الخبرة وتعميم الفائدة بالتدريج، مستخدمين في ذلك وسائل الإعلام والمراكز الثقافية والجمعيات الأهلية وغيرها من منافذ نشر العلم.

٣. المسارات الثلاثة ودوافع التعلم:

من العبث عند الإقدام على أي عمل تعليمي أن نتجاهل دوافع التعلم لدى الفئة المستهدفة، ولكن في الأغلب يقوم المسئولون عن الجهات أثناء مسيرة هيئة تعليم الكبار قامت عدة جهات بالمشاركة في تقديم اقتراحات ودراسات لمساعدة الهيئة في تحقيق أهدافها. ومن تلك الدراسات تلك التي تمت بالتعاون مع المجلس البريطاني حول دوافع التعلم لدى الكبار. وكانت من أبرز نتائج تلك الدراسة تحديد ثلاثة مسارات يمكن صياغة برامج تعليم الكبار انطلاقا منها:

- المسار الأول التعلم من أجل مواصلة التعليم النظامي.
- المسار الثاني التعلم من أجل الترقي ورفع الكفاءة المهنية.
- المسار الثالث التعلم من أجل اكتساب مهارات حياتية عامة.

وبالطبع كل مسار يتطلب عند الأخذ به مراعاة مجموعة من المحددات التي تختلف من مسار لآخر. وبالتالي يصبح من المفيد مراعاة ذلك عند مواجهة مشكلة الأمية، فلابد أن يشمل المسار الأول بعض المواد العلمية التي تؤهل الدارس لمواصلة التعليم في المدارس النظامية بسهولة، كالمواد الاجتماعية والتاريخ والجغرافيا والعلوم ...إلخ، وهي مواد ليس من الضروري إقحامها في المقررات العامة لتعليم الكبار الذين لديهم دوافع مرتبطة بالمسارين الثاني والثالث. والذين يرغبون في الالتحاق بالمسار الأول هم في الغالب من الشباب والشابات الذين تسربوا من التعليم النظامي، ويجب في هذه الحالة إعطاءهم مزيدًا من العناية من خلال التعلم النشط الذي يحببهم مرة أخرى في التعلم والإقبال على الدراسة. (ولا داعي في هذه الورقة لطرح قضية التسرب من التعليم النظامي، فهي قضية سيتناولها زملاء آخرين خلال المؤتمر).

- أما الذين لديهم دوافع مرتبطة بالمسار الثاني، فلا يمكن أن يتحقق لهم هدفهم إلا إذا شاركت في العملية التعليمية جهة العمل أو بعض مراكز التدريب المهني. والذين يرغبون في الالتحاق بالمسار الثاني هم في الغالب من الشباب ذوي الخبرة التي يجب استثمارها.

- أما عن المسار الثالث، فهو يمثل عدداً كبيراً ممن تزيد أعمارهم عن ٤٠ سنة، وهم في الغالب من النساء اللواتي لا يعنيهن كثيراً الحصول على شهادة، فالتعليم بالنسبة لهن يكون هاماً بقدر ارتباطه باحتياجاتهن الحياتية كالصحة أو

تربية البنين والبنات أو مساعدة الأبناء في الدراسة، أو القدرة على قراءة الكتب الدينية، أو التعامل مع بعض الأوراق الهامة في حياتهم، أو للتسلية كالقدرة على متابعة المسلسلات التلفزيونية إلخ... وهؤلاء يمكن للجمعيات الأهلية أن تعتني بهم، خاصة أن متطلبات هذه الفئة كثيرة ومتنوعة. وبالتالي لا داعي لإجراء امتحانات رسمية لهن إلا لمن ترغبن في ذلك، ويمكن رصد عدد الذين تحرروا من الأمية منهم عن طريق امتحانات بسيطة لمجرد الحصر، ويمكن مساندتهم عن طريق مكتبات محلية صغيرة وإصدارات مبسطة يتم إمدادهم بها بشكل مستمر حتى لا يرتدوا للأمية. وهذه الفئة يمكن أن تشارك دور النشر والصحافة والجهات ذات صلة بالجماهير مثل وزارة الثقافة، ووزارة الصحة، وزارة البيئة، وزارة الزراعة، والمؤسسات الدينية في توفير تلك المطبوعات، التي يجب أن تكون صغيرة وجذابة ورخيصة الثمن، بحيث يمكن توزيعها على نطاق واسع. فلن يحفز الأميين على القراءة إلا وجود أماكن ومادة مناسبة لهم تجذبهم للقراءة (فما جدوى تعلم السباحة إن لم يكن هناك مكان لممارستها؟).

٤. مرحلة ما بعد الأمية:

تعتبر هذه المرحلة مرحلة حيوية لأنها تعطي المبرر لجهودنا، فإن كان هدف جهودنا هو الإعلان أن مصر بلا أمية، فيمكن الاكتفاء بفصول محو الأمية وتوزيع الشهادات، أما إذا كان الهدف هو نشر المعرفة، والمساهمة في بناء مواطن متفاعل مع معطيات العصر، يكون الاهتمام بما بعد الأمية أمراً جوهرياً، تلتقي فيه مصر مع أهداف برنامج "التعليم مدى الحياة" لمنظمة اليونسكو. وقد يبدو هذا نوعاً من الرفاهية، ولكنها ضرورة كلنا ندرك مدى خطورة تجاهلها، إننا جميعاً بحاجة إلى الاستزادة المستمرة بالعلم حتى نتمكن من استعادة مكانتنا كشعب صاحب حضارة، ولا يكفي أن نفتخر بأن هناك علماء ومفكرين مصريين، بينما غالبية الشعب يعاني من النقص الشديد في أبسط المعلومات والمهارات.

إلى جانب التعليم المستمر لابد لنا أن نأخذ في الاعتبار الغاية الاجتماعية للتعليم، وهنا يأتي دور المؤسسات الاجتماعية التي من واجبها أن تفسح المجال لحديثي التعلم ليشاركوا بدورهم في الأنشطة المجتمعية المختلفة، فالدارسين في هذه الحالة يشعرون بقيمتهم كمواطنين فاعلين في المجتمع وليسوا مفعولاً به، ويتعلمون المشاركة والعطاء فيشعرون بالانتماء.

أشكركم وأتمنى أن أكون قد وفقت في تقديم أفكار مفيدة.